

ملخص التقرير الاقتصادي والمالي 2019

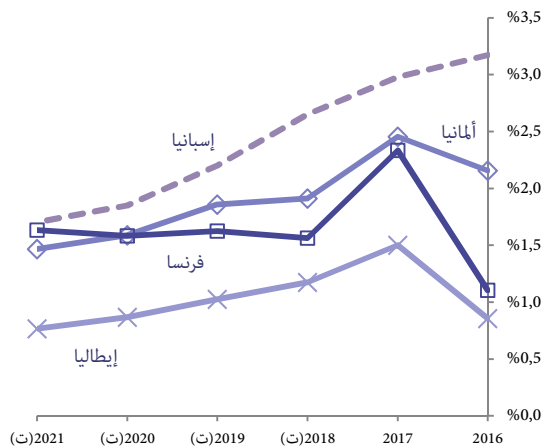
يندرج التقرير الاقتصادي والمالي لسنة 2019 في سياق وطني تميز ببداية نقاش مستفيض حول مستقبل النموذج التنموي لبلدنا، طبقاً للتوجيهات الملكية السامية. ومراعاة لهذا الانشغال الكبير، اعتمد هذا التقرير مقارنة تركز على تحليل عميق للرهانات والتحديات التي تواجه المغرب فيما يخص تسريع وتيرة تطوره على المستوى الاقتصادي والاجتماعي والبيئي.

لأجل ذلك، يتطرق هذا التقرير، في جزئه الأول، إلى التوجهات الأساسية التي طبعت السياق الدولي والإقليمي للمغرب والتي لها تأثير قوي على الاقتصاد الوطني. كما يتطرق، في جزئه الثاني، للإنجازات التي تم تحقيقها والفجوات التي يجب سدها من أجل إعادة تأهيل النموذج التنموي لبلدنا وإرسائه على أسس متينة. في حين، يتناول الجزء الثالث من التقرير التغييرات الهيكلية التي ميزت المالية العمومية، وكذا التوجهات الأساسية والتوقعات المالية لمشروع قانون المالية لسنة 2019.

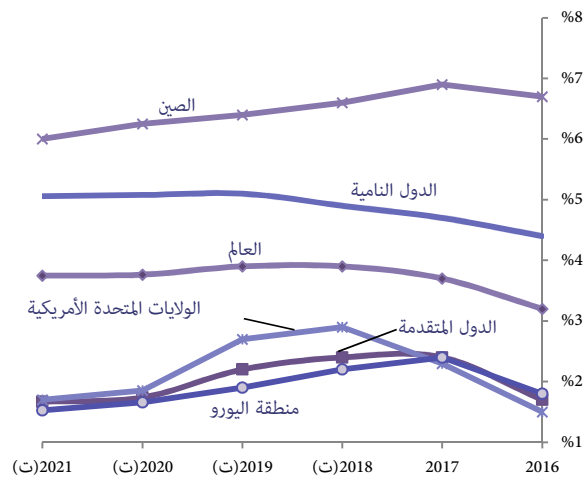
1. المحيط الدولي والإقليمي للمغرب

وفقاً لصندوق النقد الدولي¹، سيواصل نمو الناتج الداخلي الخام العالمي انتعاشه الإيجابي، خلال سنتي 2018-2019، ليبلغ 3,7%، أي نفس المعدل المسجل سنة 2017. وسيعزز استمرار نمو الاقتصاد الأمريكي والارتفاع المتوقع للنمو في الدول الناشئة قوة الانتعاش العالمي ويعوض جزئياً التباطؤ المتوقع في نمو اقتصاد منطقة الأورو واليابان.

وسيسجل اقتصاد منطقة الأورو نمواً معتدلاً خلال سنتي 2018 و2019، وإن كان بوتيرة أقل من سنة 2017 (2% سنة 2018 و1,9% سنة 2019 بعد 2,4% سنة 2017). ويعزى ذلك إلى تباطؤ نمو الناتج الداخلي الخام في فرنسا ليصل إلى 1,6% سنتي 2018 و2019 بعد 2,3% سنة 2017، وكذلك إلى انخفاض وتيرة معدل النمو الاقتصادي في إسبانيا ليبلغ 2,7% سنة 2018 و2,2% سنة 2019، بعدما سجل 3% سنة 2017.



المصدر: صندوق النقد الدولي



المصدر: صندوق النقد الدولي

مبيان: نمو الاقتصاد العالمي بين 2016-2021

¹ آفاق الاقتصاد العالمي، صندوق النقد الدولي، أكتوبر 2018

وسيوصل النشاط الاقتصادي بالولايات المتحدة انتعاشه، خلال سنتي 2018 و2019، إذ يتوقع أن يسجل الناتج الداخلي الخام نمواً بنسبة 2,9% و2,5% على التوالي مقابل 2,2% سنة 2017.

ويتوقع أن يتحسن معدل النمو الاقتصادي في البلدان الناشئة ليلبغ 4,7% خلال سنتي 2018 و2019، أي نفس المعدل الذي سجل خلال سنة 2017. وسيظل معدل نمو الناتج الداخلي الخام في الصين مرتفعاً، وإن كان بمعدلات معتدلة بالمقارنة مع المعدلات الاستثنائية المسجلة في السابق، حيث سينتقل من 6,6% سنة 2018 إلى 6,4% سنة 2019. ويتوقع أن يسجل النشاط الاقتصادي في الهند انتعاشاً قوياً حيث سيصل معدل النمو إلى 7,3% سنة 2018 و7,4% سنة 2019 بعد 6,7% سنة 2017.

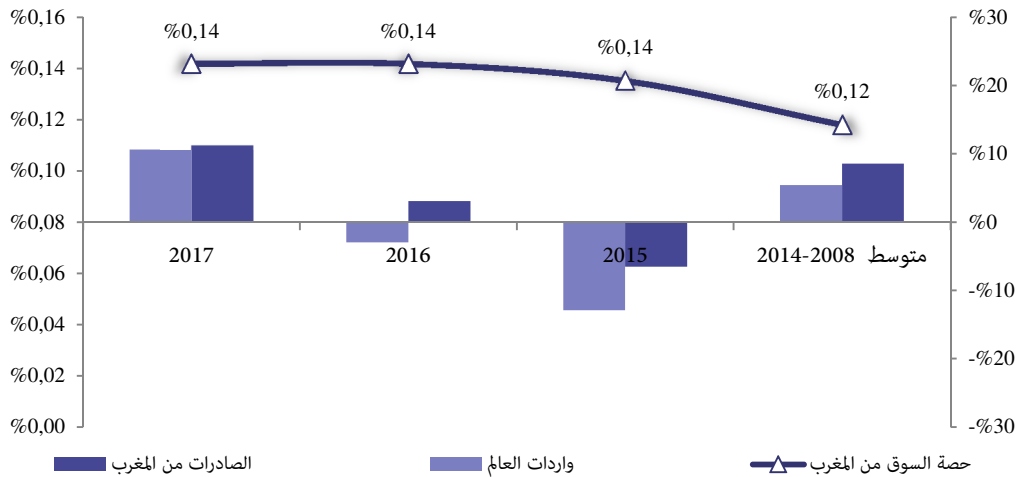
وبالنسبة للبلدان الناشئة الأخرى، سيرتفع معدل نمو الاقتصاد البرازيلي إلى 1,4% سنة 2018 و2,4% سنة 2019 مقابل 1% فقط سنة 2017. كما يتوقع أن ينتعش الاقتصاد الروسي مسجلاً 1,7% سنة 2018 و1,8% سنة 2019 مقابل 1,5% سنة 2017.

ومن المتوقع أن يسجل الناتج الداخلي الخام بمنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا معدل نمو مرتفعاً نسبياً، حيث سيصل إلى 2,4% سنة 2018 و2,7% سنة 2019 بعد 2,2% سنة 2017. وستهم هذه الدينامية كل من الدول المصدرة والدول المستوردة للنفط، حيث ستحقق هذه الأخيرة معدلات نمو مرتفعة (4,5% سنة 2018 و4% سنة 2019 بعد 4,1% سنة 2017).

وسيتعزز النمو الاقتصادي في إفريقيا جنوب الصحراء ليصل إلى 3,1% سنة 2018 و3,8% سنة 2019 بعد 2,7% سنة 2017، مستفيداً بشكل أساسي من ارتفاع أسعار المواد الأولية، كما هو الحال بالنسبة لغانا (6,3% سنة 2018 و7,6% سنة 2019) والكويت ديفوار (7,4% سنة 2018 و7% سنة 2019).

وعلى العموم، فقد اقترن تحسن النمو الاقتصادي العالمي خلال سنة 2017 بانتعاش المبادلات التجارية، كما يظهر من خلال الارتفاع الملحوظ لمؤشر مساهمة التجارة في نمو الناتج الداخلي الإجمالي على المستوى العالمي²، الذي سجل نسبة 1,5% سنة 2017، مقابل 0,8% سنة 2016 و2,1% خلال الفترة 2008-2014. وتتوقع منظمة التجارة العالمية أن يستمر نمو حجم التجارة العالمية بنسبة 3,9% سنة 2018 و3,7% سنة 2019.

وفي سياق الانتعاش الكبير للتجارة العالمية، سيتواصل الطلب الخارجي الموجه نحو المغرب (دون احتساب الفوسفاط ومشتقاته)، وإن كان بوتيرة أقل من سنة 2017 (3,6% سنة 2018 و3,9% سنة 2019 بعد 5,6% سنة 2017)، نتيجة تراجع الدينامية الاقتصادية بمنطقة الأورو. وفي سياق هذا التنوع القطاعي والجغرافي، ارتفعت الصادرات المغربية خلال سنة 2017 بحوالي 10,1% مقابل 5,2% كمتوسط سنوي خلال الفترة الممتدة ما بين 2011 و2016. وقد مكن هذا الأداء الجيد للمغرب من تحسين طفيف لحصته من السوق العالمية لتصل إلى 0,14% سنة 2017 مقابل 0,12% سنة 2014-2008.



المصدر : حساب مديرية الدراسات والتوقعات المالية اعتماداً على معطيات منظمة التجارة العالمية

مبيان : تطور حصة المغرب من السوق العالمية وأسواق الدول الشريكة

بالإضافة للتطور التجاري، يواصل المغرب جذبته للاستثمارات الأجنبية المباشرة، التي سجلت ارتفاعاً مهماً بلغ 23% سنة 2017 مقارنة بالسنة السابقة (2,2 مليار دولار)، حيث صنف المغرب كخامس دولة إفريقية من حيث استقطاب الاستثمارات الأجنبية المباشرة، بعد مصر وإثيوبيا ونيجييريا وغانا. ومن حيث التوزيع الجغرافي، تظل فرنسا أول دولة مستثمرة في المغرب، بنسبة 27% من إجمالي

² تطور حجم المبادلات التجارية والناتج الداخلي الخام بأسعار سوق الصرف.

الاستثمارات الأجنبية الواردة إلى المغرب سنة 2017، تليها الولايات المتحدة الأمريكية (17%) والإمارات العربية المتحدة (10%) والمملكة المتحدة (6%).

إن تطور أداء المغرب خارجيا، على المستويين التجاري والمالي، هو نتيجة لتنوع علاقات الشراكة التي نسجتها بلادنا مع العديد من الدول المتقدمة والصاعدة، وكذا لروابط التعاون المتميزة التي طورها المغرب مع منظمات إقليمية ودولية خصوصا فيما يتعلق بتعبئة التمويلات الضرورية لمواكبة مسلسل التحول الهيكلي للاقتصاد الوطني.

2. رهانات وتحديات المغرب في تصميم مندمج لنموذجه التنموي

مكن المسلسل الإصلاحية للمغرب من الدفع بالوضع الاقتصادية والاجتماعية لبلدنا ووضع أسس نظام إنتاجي واعد وإعطاء دينامية لعمل المؤسسات من خلال تعزيز الارتباط بقيم الشفافية والحكامة الجيدة. وفيما يخص الأداء الخارجي، فقد تمكن المغرب تدريجيا من تحسين جاذبيته للاستثمار الخارجي مما بوأه مكانة جهوية خاصة، معززا بدوره المشهود كفاعل ذو مصداقية فيما يخص التعاون جنوب-جنوب. وبالرغم من هذه الخطوات المشجعة، إلا أنها تبقى دون مستوى إمكانيات المغرب وطموحاته المشروعة في تحقيق قفزة تنموية نوعية تمكنه من ولوج مصاف الدول الصاعدة.

تحسن في النمو مع ضرورة بذل مجهود أكبر

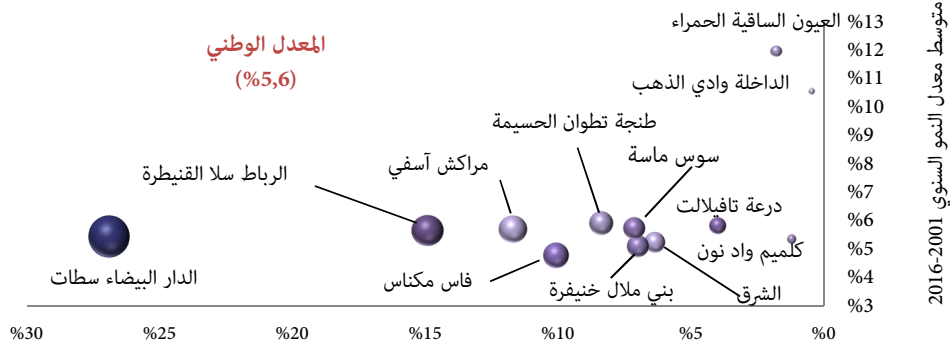
في سياق الإصلاحات والاستراتيجيات القطاعية الرامية إلى تعزيز النظام الإنتاجي الوطني، انتقلت وتيرة نمو الاقتصاد الوطني من 3% في التسعينات إلى 4,4%، كمتوسط سنوي، منذ بداية سنوات 2000. يؤكد هذا الأداء مدى التحسن التدريجي للاقتصاد الوطني وقدرته على الصمود، كما يؤشر على تحسن كل من القيمة المضافة للقطاع الفلاحي، التي أصبحت أقل حساسية للتقلبات المناخية، كذلك الشأن بالنسبة للقيمة المضافة للأنشطة الغير الفلاحية. وعليه، فقد سجل القطاع الثاني، الذي يمثل 29% من القيمة المضافة الإجمالية كمتوسط سنوي، معدل نمو بلغ 2,2% بين 2009 و2017. في حين، سجل القطاع الثالث، الذي يشكل في المتوسط 57% من القيمة المضافة الإجمالية، معدل نمو، كمتوسط سنوي، بلغ 3,4% خلال نفس الفترة.

وتستمر عناصر الطلب الداخلي في إنعاش النمو الاقتصادي الوطني. فقد سجل حجم نفقات الاستهلاك النهائي للأسر، في الفترة الممتدة بين 2009 و2017، نموا بمعدل سنوي بلغ 3,7% ومساهمة في النمو الاقتصادي بلغت، في المتوسط، 2,2 نقطة. كما سجل التكوين الخام للأسما الثابت، الذي يشكل 30,4% من الناتج الداخلي الخام، نموا بمعدل سنوي بلغ 1,4% بين سنتي 2009 و2017، مساهما بنسبة 0,4 نقطة في النمو الاقتصادي خلال نفس الفترة.

وبالمقابل، ظلت مساهمة المبادلات الخارجية في النمو الاقتصادي محدودة نظرا للحجم المهم للواردات. كما تواصل دينامية الواردات في امتصاص العوائد الناتجة عن التحسن في العرض التصديري. وساهمت الصادرات، بين 2009 و2017، بنسبة 1,8 نقطة في معدل النمو، أما الواردات، فقد ساهمت في تقليص نسبة نمو الناتج الداخلي الخام بحوالي 1,9 نقطة.

على العموم، لا يجب أن يحجب التوجه الإيجابي للنمو تضاؤل قدرته على خلق فرص شغل كافية، حيث عرف صافي خلق فرص الشغل تراجعاً مهماً ليلغ 16 ألف منصب شغل في المتوسط بين سنتي 2008 و2017 مقابل ما يزيد عن 32 ألف منصب في الفترة بين 2000 و2007.

لكن، ورغم الجهود المبذولة، خلال السنوات الأخيرة، خصوصا في إطار لاستراتيجيات القطاعية، من أجل تعزيز دينامية النمو بالجهات، إلا أن الاختلالات الجهوية لازالت قائمة. تجدر الإشارة إلى أن 4 جهات من بين 12 جهة تعد مصدرا لأزيد من 60% من الناتج الداخلي الخام. يتعلق الأمر، على الخصوص، بجهة الدار البيضاء-سطات التي حققت أهم مساهمة في الناتج الداخلي الخام، بالأسعار الجارية، خلال الفترة 2001-2016 بحصة 26,9% كمتوسط سنوي، متبوعة بجهات الرباط-سلا-القنيطرة (15%)، ومراكش-آسفي (11,6%) ثم فاس-مكناس (10,1%).



المصدر : مديرية الدراسات والتوقعات المالية

مبيان : حصة الجهات في الناتج المحلي الإجمالي للفترة 2001-2016

وفيما يتعلق بدينامية النشاط الاقتصادي على مستوى الجهات، تجدر الإشارة إلى أن خمس جهات، التي تساهم بنسبة 51,5% من الناتج الداخلي الخام، تطورت بوتيرة أقل من المعدل الوطني (5,6%) خلال الفترة 2001-2016 (بني ملال-خنيفرة (+3,5%)، وفاس-مكناس (+3,6%)، والدار البيضاء-سطات (+3,9%)، ثم جهتي الشرق وكلميم واد نون (+4,1% لكل منهما)).

مواصلة تحسين شروط تمويل الاقتصاد الوطني

كان لانتعاش النشاط الاقتصادي الوطني والإصلاحات التي سنتها السلطات العمومية تأثيرا إيجابيا على أداء القطاع المالي وتعزيز قدراته من حيث تعبئة الادخار وتوجيهه بشكل فعال لتمويل الاقتصاد الوطني. فقد ارتفعت وتيرة القيمة المضافة للأنشطة المالية والتأمين من 1,2% سنة 2016 إلى 2,4% سنة 2017. وقد جاء هذا الارتفاع مقرونا بانخفاض حاجيات تمويل الاقتصاد نسبة إلى الناتج الداخلي الخام بنحو 0,6 نقطة ليستقر في 3,6% سنة 2017. وقد تم تسجيل هذا المستوى على الرغم من انخفاض صافي الاحتياطيات الأجنبية لبنك المغرب سنة 2017 وارتفاع حاجيات البنوك من السيولة النقدية التي بلغت 42,2 مليار درهم مقابل 14,7 مليار درهم عند نهاية سنة 2016.

وللإشارة، فقد تميزت سنة 2017 بتباطؤ وتيرة القروض البنكية التي بلغت حوالي 843,1 مليار درهم مقابل 818 مليار درهم في سنة 2016، أي بزيادة 3,1% مقابل 4,2% سنة 2016. وقد همت بالأساس قروض التجهيز التي وصل مبلغها الجاري 170,6 مليار درهم بارتفاع بلغ 11,6% مقارنة مع سنة 2016. من جانبها، عرفت قروض العقار زيادة سنوية قدرها 4,4% ليصل مبلغها الجاري 257,6 مليار درهم.

تسريع مسلسل التحول الهيكلي لإتمام بناء اقتصاد عصري وتنافسي

عرف النسيج الإنتاجي الوطني تطورات مشجعة بفضل مسلسل مكثف من الإصلاحات القطاعية. ومن شأن توطيد هذا النسيج الإنتاجي أن يقوي تدريجيا من تخصص الاقتصاد الوطني ويعزز من تنافسيته. فبالإضافة للقطاعات التقليدية، يتعلق الأمر، على الخصوص، ببعض القطاعات الناشئة ذات إمكانيات واعدة بالنظر إلى تأثيرها الإيجابي فيما يخص خلق القيم المضافة وفرص الشغل.

فمنذ انطلاقتها سنة 2009، يشمل مخطط أليوتيس مجموعة من المشاريع المهيكلّة تهتم بمجمل سلسلة قيمة قطاع الصيد البحري. وتتمثل هذه المشاريع أساسا في اعتماد آليات لتدبير رشيد للموارد البحرية، وتعزيز البنيات التحتية لتفريخ الأسماك (موانئ ونقط التفريخ المهيأة وقرى الصيد) وتسويقها (أسواق السمك) ودعم تثمين المنتجات البحرية وتحسين قدرتها التنافسية. هذا، بالإضافة إلى الإجراءات المخصصة للصيد البحري التقليدي والتي تهدف، على وجه الخصوص، إلى تعزيز جودة الإنتاج وتحسين ظروف عيش وعمل وسلامة مهنيي القطاع.

وفيما يخص مخطط المغرب الأخضر، فقد ساهم هذا الأخير في إحداث تحول هيكلي في القطاع الفلاحي. وقد عززت هذه الاستراتيجية من مناعة القيمة المضافة الفلاحية بتدعيم وزن السلاسل ذات القيمة المضافة العالية وتحسين إنتاجية سلسلة الحبوب. وقد تم تحقيق هذه الإنجازات بفضل توجيه الدعم العمومي لفائدة المنتجات الفلاحية ذات الإنتاجية والقيمة المضافة العالية والمقاومة للتقلبات المناخية. وهكذا، فقد تضاعف مجموع الاستثمار على مستوى القطاع الفلاحي بين 2008 و2017 حيث انتقل من 7 مليار إلى 13,3 مليار درهم. وللإشارة فقد تم تسجيل تطور جد مهم على مستوى "دعم الاستثمار الخاص" الذي ارتفع من 1,5 مليار إلى 3 مليار درهم خلال نفس الفترة. وقد مكنت هذه الدينامية القطاع الفلاحي من تحقيق نمو مضطرد وأكثر استقرارا بنسبة 7,3% خلال الفترة 2008-2017، وذلك بفضل الأداء الجيد لمختلف السلاسل الفلاحية.

وعلى مستوى القطاع الصناعي، فقد ساهمت الاختيارات الصناعية التي قام بها المغرب خلال العشريتين الأخيرتين، في ضخ دينامية جديدة مكنت من تحسين جاذبية البلد للاستثمارات الأجنبية وكذا من بروز المهن العالمية للمغرب.

فمنذ انطلاق مخطط التسريع الصناعي سنة 2014، يواصل قطاع الصناعة في تعزيز أدائه الذي كانت له آثارا إيجابية على عدد مناصب الشغل المحدثة في الصناعة، والتي بلغت 288.126 منصبا³، خلال الفترة 2014-2017، حسب معطيات الوزارة الوصية، وهو ما يعادل حصة 57% من الهدف المسطر لمناصب الشغل في أفق 2020.

وبحسب الأنشطة الصناعية، تبقى صناعة السيارات القطاع الأكثر إحداثا لمناصب الشغل بنسبة 29% من مجموع المناصب المحدثة في الصناعة (ما يعادل قرابة 84.000 منصب). وقد بلغت حصة قطاع الصناعات الغذائية وقطاع النسيج والألبسة نسبي 16% و13% على التوالي، في حين بلغت حصة كل من قطاع الميكانيك والتعدين وقطاع أجزاء الطائرات نسب 6% و3% على التوالي. وخلال نفس الفترة⁴، بلغ إجمالي الاستثمارات الأجنبية المباشرة في القطاع الصناعي أكثر من 13 مليار درهم، أي بزيادة بلغت 1,7 مليار درهم مقارنة مع الفترة 2010-2013. وما يؤكد الأداء الجيد للقطاع الصناعي هو ارتفاع قيمة الصادرات التي بلغت 149,4 مليار درهم، أي ما يمثل 10,3% كمتوسط نمو سنوي خلال الفترة 2014-2017.

ومن جهته عرف قطاع ترحيل الخدمات، والذي يعد إحدى المهن العالمية التي حددتها الاستراتيجية الصناعية، ارتفاعا متواصلا لصادراته، قدر ب 8% كمتوسط نمو سنوي خلال الفترة 2009-2017، حيث ارتفعت قيمة الصادرات من 4,9 مليار درهم إلى 9,1 مليار درهم. وقد صاحب هذا النمو ارتفاعا مهما في عدد المناصب المحدثة بنسبة 11% في المتوسط ما بين 2008 و2016، حيث انتقلت من 27.367 إلى 63.000 منصبا.

ومن أجل الرفع من الآثار الإيجابية للاستراتيجية الصناعية، تم إحداث 54 منظومة صناعية. ويعتمد تفعيل هذه المنظومات على مجموعة من آليات الدعم العمومي، تتجلى على وجه الخصوص في الاعتمادات المالية الممنوحة من طرف صندوق التنمية الصناعية بغلاف مالي إجمالي يقدر ب 20 مليار درهم في أفق 2020.

وفيما يتعلق بتعزيز أداء قطاع الفوسفاط ومشتقاته، يواصل المجمع الشريف للفوسفاط استراتيجيته الإردية لدعم تموقعه على المستوى العالمي، وذلك من خلال الرفع من قدراته الإنتاجية بشكل كبير مع الحرص على تخفيض التكاليف. فعبر برنامج استثماري ضخم، وخلال مرحلته الأولى الممتدة من 2008 إلى 2017، عبأ المجمع الشريف للفوسفاط استثمارا بقيمة 75 مليار درهم استفادت منه المقاولات الوطنية بنحو 50 مليار درهم. وتجدر الإشارة إلى أن مجلس إدارة المجمع الشريف للفوسفاط قد صادق على المرحلة الثانية من هذا البرنامج الاستثماري للفترة 2018-2028، والتي تتطلب تعبئة غلاف مالي يبلغ 100 مليار درهم والتي ستشمل بشكل رئيسي ثلاث مناطق هي: المحور المركزي (اليوسفية - بنكرير - آسفي)، والمحور الجنوبي (العيون)، وإفريقيا (إثيوبيا ونيجيريا).

وفي نفس السياق، ومن أجل إحداث بنى تحتية حديثة ومتطورة وتدعيم منظومته اللوجستية، قام المغرب بوضع الاستراتيجية الوطنية لتنمية التنافسية اللوجستية في أفق 2030. وتهدف هذه الأخيرة، من جهة، إلى إحداث شبكة وطنية مندمجة من المنصات اللوجستية متعددة التدفقات على مساحة 3.300 هكتار، ومن جهة أخرى، إلى تطوير فاعلين لوجستيين متكاملين وفعالين من خلال تحفيز الفاعلين للجوء للمناولة في مجال الخدمات اللوجستية وإعادة هيكلة قطاع النقل الطرقي للبضائع.

ولمواكبة التحولات العميقة التي يشهدها القطاع الصناعي، صار من الضروري تعزيز المجهودات الوطنية في مجال البحث والتطوير الرقمي، وذلك قصد الارتقاء بإنتاجية مختلف فروع الصناعة والخدمات، وتحسين القدرة التنافسية للصادرات والرفع من مردودية المقاولات.

تعزيز نجاعة السياسات الاجتماعية لإرساء أسس عيش متناغم للجميع

على الرغم من التقدم الذي تحقق في المجال الاجتماعي بفضل السياسات العمومية التي نهجها المغرب، إلا أنه يظل غير كاف للحد من الفوارق الاجتماعية. وي طرح هذا الوضع تحديات كبيرة من حيث تقوية نموذج تنموي وطني يشمل الجميع، مع التركيز بشكل خاص على فعالية ونجاعة السياسات المعتمدة.

فعلى الرغم من التقدم الواضح الذي تحقق من حيث تعميم التعليم الابتدائي وتحسين نسبة التمدد بالمستويين الثانوي الإعدادي والثانوي التأهيلي، لازالت العديد من المعوقات البنوية تقف حجر عثرة أمام مردودية نظامنا التعليمي كما يتضح ذلك من ارتفاع معدلات الانقطاع عن الدراسة والبطالة لدى حاملي الشواهد.

ولتحسين أداء نظام التربية والتكوين، تم إعداد رؤية استراتيجية في أفق 2030 لتنزيل أهم الأوراش ذات الأولوية والتي تهم بالخصوص التعليم الأولي، وتحسين جودة التربية والتكوين، وتكوين المدرسين، وحكامة لمنظومة التربية، وكذا الدعم الاجتماعي لتشجيع التمدد.

³ بما في ذلك قطاع ترحيل الخدمات

⁴ معطيات مؤقتة لسنة 2017، حسب مكتب الصرف.

وفي الميدان الصحي، يجب التأكيد على ضرورة بذل مجهودات إضافية من أجل تحسين صحة الأم والطفل والحد من وفيات الأمهات والأطفال. فبفضل الجهود المبذولة سجل تطور في أهم المؤشرات الصحية المتعلقة بالعرض والطلب، حيث انخفض معدل وفيات الأمهات بأكثر من 68% خلال الفترة 2004-2017 ليصل إلى 72,6 لكل 100.000 ولادة حية على الصعيد الوطني. أما مؤشر وفيات الأطفال، فقد سجل كذلك انخفاضا مهما ليصل إلى 18 لكل 1.000 ولادة حية سنة 2017 بالنسبة للأطفال دون السنة (28,8 سنة 2011 و40 سنة 2003-2004). إلا أن هذا التطور لم يصاحبه انخفاض كاف في مستوى التفاوتات في مجال الصحة، سواء تعلق الأمر بالتفاوتات بين المجالين الحضري والقروي أو بين الجهات. ففي هذا السياق، تم وضع مخطط "الصحة 2025" بتساور مع مختلف الفاعلين وذلك من أجل بناء نظام صحي متجانس يتميز بعرض صحي منتظم ذو جودة عالية وفي متناول الجميع.

وفيما يخص التشغيل، يجب الإشارة إلى ضعف محتوى النمو الاقتصادي على إحداث مناصب شغل، والتي ظلت غير كافية على مدار السنين، مما نتج عنه ارتفاع في معدل البطالة الذي انتقل إلى 10,2% سنة 2017 (14,7% في المناطق الحضرية و4% في الوسط القروي). كما تفاقم معدل البطالة بين الشباب ليمثل 2,5 أضعاف المعدل الوطني (25,8% في المجمل و41,8% لدى الشباب في الوسط الحضري خلال سنة 2016). وانطلاقا من هذه الوضعية، ولضمان الشغل المنتج واللائق، تم وضع خطة العمل الوطنية 2017-2021، والتي تتمحور حول أربعة توجهات استراتيجية تهتم تعزيز خلق فرص الشغل، وتثمين الرأسمال البشري، وتحسين فعالية برامج التوظيف النشطة وتعزيز الوساطة، وكذا تجويد حكمة سوق الشغل.

كما بذلت مجهودات مهمة خلال العشرية الأخيرة من أجل تطوير نظام الحماية الاجتماعية بالمغرب، وذلك من خلال إطلاق مجموعة من المبادرات والأوراش، أهمها المبادرة الوطنية للتنمية البشرية والتغطية الصحية الأساسية بشقيها (التأمين الإجباري عن المرض ونظام المساعدة الطبية للمعوزين) وتوسيع قاعدة المستفيدين من المعاشات لتشمل أصحاب المهن الحرة، إضافة إلى مختلف البرامج التي تحظى بالدعم في إطار صندوق التماسك الاجتماعي. ورغم الإنجازات المحققة، يواجه نظام الحماية الاجتماعية تحديات عديدة تتعلق بإشكالية غياب التقائية البرامج وحكومتها. ومن هنا تبرز أهمية التفكير في بلورة مقاربة للحماية الاجتماعية أكثر اندماجا وتمكن من تغطية جميع السكان بطريقة عادلة ومنصفة. إلا أن تفعيل هذه المقاربة يطرح إشكالية استهداف الفئات المستحقة للدعم. وعليه، فإن وضع سجل وطني للسكان مع رقم تعريفني وحيد وسجل اجتماعي موحد سيمكن من تجويد الآثار الإيجابية لأداء الدولة في هذا المجال.

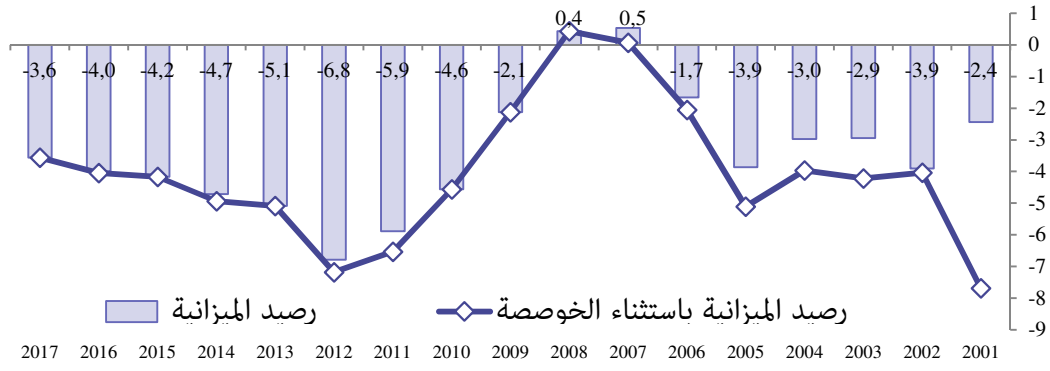
ومن أجل إعطاء دفعة قوية لعمل المبادرة الوطنية للتنمية البشرية، سيتم إطلاق المرحلة الثالثة من المبادرة الوطنية للتنمية البشرية (2019-2023) التي ستقوم بتعبئة استثمارات تقدر بحوالي 18 مليار درهم. وستركز هذه المرحلة الجديدة، مع تهمين الإنجازات المحققة، على إعادة تركيز برامج المبادرة على الحد من الفوارق الاجتماعية والمجالية وتنمية الرأسمال البشري ودعم الفئات في وضعية صعبة وإطلاق جيل جديد من المبادرات المدرة للدخل والشغل.

كما يجب التأكيد على ضرورة تعزيز الحكامة من أجل مضاعفة ثمار مسلسل الإصلاحات ببلادنا. ففي هذا الاتجاه، تم إعطاء دفعة قوية لعمل الفاعلين المؤسساتيين، خصوصا قطاع العدل والإدارة العمومية، بهدف الرفع من فعالية أدائها. كذلك، يعتبر تدعيم مسلسل اللاتمركز الإداري عنصرا مهما في إنجاح الجهوية المتقدمة. كما أن إعادة تأهيل دور المراكز الجهوية للاستثمار (مشروع القانون رقم 47-18) يمثل خطوة مهمة نحو إصلاح هذه المراكز.

3. مواصلة تنفيذ سياسة ميزانية مستدامة تستجيب للأولويات الاقتصادية والاجتماعية للبلاد

مكنت الإصلاحات الهيكلية التي اعتمدها المغرب، خلال السنوات الأخيرة، من تحقيق عدة مكتسبات على المستوى الاقتصادي والمالي والاجتماعي. وقد تم إحراز هذا التقدم بفضل نهج سياسة ميزانية تركز الاستدامة وعلى أولويات النمو الاقتصادي والاجتماعي للبلاد. وموازة مع إصلاح النظام الجبائي ونظام المقاصة، شكل دخول القانون التنظيمي لقانون المالية رقم 13-130 حيز التنفيذ، منذ سنة 2016، دفعة إضافية للإصلاح الميزانياتي، لكونه ينص على ضرورة اعتماد تدبير ميزانياتي جديد يركز على نجاعة الأداء والنتائج.

وفي ظل هذا المسلسل الإصلاحية، تحسنت المالية العمومية بصفة جوهرية، كما يعكس ذلك تقلص مستوى عجز الميزانية، الذي تراجع بنحو 3 نقاط مئوية من الناتج الداخلي الخام ما بين 2012 و2017.



المصدر : وزارة الاقتصاد و المالية

تطور رصيد الميزانية بالنسبة للناتج الداخلي الخام

ويتبين من خلال قراءة تطور المالية العمومية، بين سنتي 2015 و2017، الانتعاش الملحوظ في المداخيل الجبائية، التي ارتفعت بنسبة 6,1% سنة 2017. كما تحسنت الضرائب المباشرة بشكل ملحوظ وخصوصا موارد الضريبة على الشركات التي تحسنت بنسبة 6,4% في المتوسط بين سنتي 2015-2017. وفيما يتعلق بموارد الضريبة على الدخل، فقد سجلت زيادة سنوية بنسبة 5% في المتوسط بين سنتي 2015 و2017. إلا أن متوسط هذه الزيادة يخفي تباطؤا طفيفا لهذه الموارد بنسبة 0,7% برسم سنة 2017، ارتباطا بانخفاض موارد الضريبة على الدخل على الأرباح العقارية بنسبة 5,6% وتلك المستخلصة من قبل مديرية نفقات الموظفين بنسبة 6,9%.

أما فيما يخص موارد الضريبة على القيمة المضافة الداخلية، فقد تحسن معدل نموها بشكل ملحوظ سنة 2017 (8,1%) بعد الانخفاض المسجل سنة 2016 (-4,3%)، وذلك ارتباطا بالمبالغ المهمة التي تم تسديدها (14,4 مليار درهم بين 2015 و2017). من جانبها، ارتفعت موارد الضريبة على القيمة المضافة على الواردات خلال سنتي 2016 و2017 بنسبة +4,6% و +7,4% على التوالي، بعد تسجيل انخفاض سنة 2015 (-1,4%)، وذلك ارتباطا بالنمو المستدام للواردات.

وبخصوص موارد الضريبة الداخلية على الاستهلاك، فقد ظلت في منحائها التصاعدي، مستفيدة في ذلك من الزيادة في استهلاك منتجات الطاقة. وبالموازاة، سجلت موارد الرسوم الجمركية انتعاشا مهما سنة 2016 (+17,6%)، بعد شبه ركود سنة 2015 (+0,3%)، لتعرف بعد ذلك تقلصا خلال سنة 2017، بحيث انخفضت بنسبة 5,1%، بسبب انخفاض رسوم الاستيراد على القمح.

وعليه، فقد انخفض مستوى الضغط الضريبي بشكل ملحوظ من 22,4% سنة 2009 إلى 21,2% سنة 2017. ويعكس هذا التطور، من ناحية، الجهود التي بذلتها السلطات العمومية من حيث خفض معدلات الضريبة على الشركات والضريبة على الدخل، ومن جهة أخرى، تأثير الوضع الاقتصادي على أداء الضرائب المختلفة.

وعلى مستوى النفقات العمومية، يكشف تحليل بنية نفقات الميزانية مدى الهيمنة الكبيرة للنفقات العادية (78,4% في المتوسط بين 2012 و2017) مقارنة بنفقات الاستثمار.

ولمعالجة هذا الوضع، اتخذت السلطات العمومية مجموعة من التدابير مكنت من تخفيض كتلة الأجور إلى 9,8% من الناتج الداخلي الخام سنة 2017. وستعزز هذه الجهود من خلال إدخال الطابع التقييدي لاعتمادات الأجور، انطلاقا من قانون المالية لسنة 2017، في إطار الشروع في العمل بالقانون التنظيمي الجديد لقانون المالية.

من جهة أخرى، تم تقليص حصة نفقات المقاصة في الميزانية العامة للدولة بمقدار 15 نقطة بين سنتي 2012 و2017. وتجدر الإشارة إلى أن هذه النفقات وصلت إلى أعلى مستوياتها سنتي 2011 و2012 لتشكل 25,1% من النفقات العادية.

كما سجلت نفقات الاستثمار 6% من الناتج الداخلي الخام في المتوسط خلال الفترة 2008-2017، مقابل 4% فقط خلال الفترة 2001-2007، نتيجة المجهودات المبذولة من طرف السلطات العمومية لدعم النشاط الاقتصادي.

وكتنتيجة لهذه التطورات، تراجع عجز الميزانية بشكل تدريجي، حيث انتقل من 6,8% من الناتج الداخلي الخام خلال سنة 2012 إلى 3,6% من الناتج الداخلي الخام سنة 2017. كما أصبح الرصيد العادي موجبا منذ سنة 2014، مما مكن من المحافظة على وتيرة نفقات الاستثمار وتقليص حاجيات الخزينة من المديونية.

ويرتكز مشروع قانون المالية لسنة 2019، على أولويات حددتها التوجيهات الملكية السامية والتزامات البرنامج الحكومي. وتتجسد هذه الأولويات في تعزيز السياسات الاجتماعية ودعم الاستثمار الوطني، وكذا مواصلة الأوراش الكبرى والاستراتيجيات القطاعية لتوفير ظروف الإقلاع الاقتصادي ودعم الاستثمار الخاص، وكذا مواصلة الإصلاحات الكبرى والحفاظ على التوازنات الماكرواقتصادية.

ويروم مشروع قانون المالية لسنة 2019 مواصلة الجهود لتقليص العجز في الميزانية، إذ من المتوقع أن يسفر تطور الموارد والنفقات برسم سنة 2019 عن عجز في الميزانية، دون احتساب عائدات الخوصصة، يبلغ حوالي 3,7% من الناتج الداخلي الخام.

كما يتوقع أن يحقق الاقتصاد الوطني خلال سنة 2019 معدل نمو يصل إلى 3,2%، بعد 3,5% سنة 2018. في المقابل، سيحقق الناتج الداخلي الخام غير الفلاحي زيادة تقدر ب 3,3% سنة 2018 و 3,8% سنة 2019. وتم إعداد هذه التوقعات الاقتصادية بناء على فرضية محصول حبوب يقدر ب 70 مليون قنطار سنة 2019، بعد 103 مليون قنطار خلال سنة 2018، وكذا ارتكازا على فرضية سعر متوسط للنفط الخام يساوي 70 دولارا للبرميل خلال سنتي 2018 و 2019، وعلى سعر صرف الأورو مقابل الدولار في 1,16 سنة 2019 و 1,17 سنة 2018. ومن المتوقع أيضا أن يواصل الطلب الخارجي الموجه نحو المغرب (دون احتساب الفوسفات ومشتقاته) ارتفاعه بنسبة 3,9% سنة 2019 بعد 3,6% سنة 2018.